

النهب الامبريالي لتحسين شروط الحياة والعمل بالنسبة للعامل الاوروبي ، وامتصاص عوامل التفجير الثوري الملحقة باحتياجات العامل للرغيف والدواء ، مطالب العامل الاوروبي اليوم تتصل بامتلاك السيارة والتلفزيون والمسكن اللائق ، وهذه تشكل دوافع لنضالات اصلاحية لكنها لن تفجر حربا طبقية دامية ضد المستغلين .

« جيش العمال الاحتياطي » اليوم داخل الدول الرأسمالية هو تلك الملايين المسحوقة من افريقيا السوداء والمغرب العربي والهند والباكستان وتركيا وامريكا اللاتينية .. هذه الملايين التي تسعى لتحسين شروط حياتها المادية بالتدافع باتجاه العواصم الاوروبية والمدن الصناعية .

أيد عامله رخيصة من مختلف انحاء العالم الثالث توفر للرأسمالي الصناعي « فائض قيمه » مرتفعا ، مقابل منح العامل الاجنبي دخلا مرتفعا نسبيا بالقياس الى شروط حياته السابقة . وملايين العمال الاجانب في اوروبا والذين تحسنت شروط حياتهم نسبيا عنها في مواطنهم السابقة الا انهم يعيشون في ظروف حياتية قاسية لا توفر لهم الحد الأدنى من شروط الحياة الانسانية الكريمة .

هذه الملايين هي المهياة على ضوء اوضاعها ان تكون مادة الثورة ، الا ان وجودها كجسم اجنبي غريب يخضع لشروط « الإقامة » و « الترحيل » في ظل القوانين السائدة في معاملة الغرباء يضعف كثيرا دور هذه الملايين المسحوقة ، ويحول بينها وبين الانخراط في العمل السياسي والنضالي الذي تخوضه الاحزاب والقوى السياسية الاوروبية .

النظام الرأسمالي العالمي لا يزال اليوم راسخا وقويا ، والى أمد طويل قادم وفي ظل استمرار الشروط القائمة ، سيظل راسخا وقويا .. على الأقل بعيدا عن الحروب الطبقية الدامية بين الملايين البروليتارية الجائعة وبين حفنة من المستغلين الجشعين واجهزة قمعهم .

« الاسترخاء » الديمقراطي في الدول الرأسمالية تعبير موضوعي عن قوة هذه الانظمة . فتقاتل التفجير الثوري منزوعة بفعل الاسترخاء الاقتصادي (بغض النظر عن اسبابه) .

دعهم يتكلمون ودعنا نعمل ، ولا بأس من بعض التنازلات الاصلاحية بين الحين والآخر حفاظا على الامن الاجتماعي .. ولكن حذار من العنف . فان اذرع انظمة البرجوازية طويلة وقادرة وقوية وتستطيع الوصول حتى الى معتقلات « الارهابيين » وتصفيتهم !!

لنكن اللعبة هي الديمقراطية اذن ، وهذه برلمانات الشعب مفتوحة للجميع ، فلتحملكم اصوات الشعب الى برلمانات الشعب ، ومنها لاستلام السلطة السياسية بدون عنف او ارباب او ثورة ؛ البرجوازية تضع شروطا « عادلة » للعبة ، وتسمح للجميع بممارستها « بحرية » ، والسباق مفتوح للجميع بحقوق متساوية .

لكن البرجوازية الذكية تخفي وراء ظهرها ورقتين ، تستطيع ان تحسم بهما الامور عند الضرورة :

الاولى : ان تلغي بعض شروط اللعبة الديمقراطية او أن تلغي الديمقراطية بمجموعها ، سيقولون في اللحظة الحاسمة والمناسبة : يكفي هذا لقد لهونا بما فيه الكفاية وعلى قوات الجيش والامن واجهزة القمع ان تخلي الملعب من المشاغبين الذين يتآمرون على « مصلحة الوطن العليسا » .